التجديد الريفي في الجزائر مشروع طموح وإمكانات محدودة

* الأستاذ الدكتور: سويهر نواري ـــــ ** الدكتور: رزاز محمد عبد الصمد

مقدمة

إذا كان المجال الريفي في الجزائر بشساعته وتنوعه واختلاف موارده يمثل الظهير الحيوي للمجال الحضري الذي يعيش فيه ما يزيد عن ستين في المائة من سكان الجزائر فإن الحاجة إلى الاهتمام بهذا المجال صار أكثر من ضرورة ملحة حفاظا على ما تبقى من أراض يمكن استغلالها واستصلاحها و الاستثمار فيها ، وسعيا إلى التحرر الكلي أو النسبي من التبعية الغذائية التي مافتئت البلدان الغنية تستعملها كورقة ضغط قوية لفرض أنماط من التبعيات على البلدان التي تعاني عجزا غذائيا ملحوظا. وعلى اعتبار أن الجزائر قد تعرضت في العشريات الماضية إلى كثير من ذلك العجز في الماده الغذائية الأساسية والتي تستهلك على نطاق واسع وهي مادة القمح والتي تقول بعض التقارير أنها أكثر البلدان استهلاكا لها فيكون لزاما عليها إعادة النظر في المنظومة الزراعية الجزائرية ككل وهذا لن يتم ما لم يحظ الريف الجزائري بكثير من العناية للوقوف على كامل مؤهلاته ومقوماته الطبيعية والبشريه بفضل برامج التجديد الريفي على كامل التراب الوطني المناسب لإحيائه وتنميته بما يتناسب وإمكاناته،كمشروع طموح بما هو متاح من الإمكانات الجيدة وغير المستغلة استغلالا رشيدا وهذا يستوجب ترشيدها وتفعيلها ،أو بإمكانات قد تكون محدودة ولكن من الضروري أن تكون طموحة ،وسواء بهذه الإمكانات أو تلك فإن الهدف أولا وأخيرا هو تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية الغذائية لما وراء البحر، وإن هذا أيضا لن يتحقق ما لم نتبن سياسة إقليمية ضمن إطار سياسة اقتصادية اجتماعية للتجديد الريفي المستدام، وتدعيم هذه السياسة يكون بتشخيص وضعية المناطق الريفية كلها لمعرفة الموارد الطبيعية المتاحة وضمان توفر الموارد المالية الكافية والتأكد من نجاح فكرة العمل الجواري لتدعيم التواصل بين الجميع وترقية فكرة الإقليم بدءا من الخلية المحلية بتكامل الأجهزة في القاعدة خاصة بين الموارد البشرية والمادية والمالية وترقية أدوات جديدة لتخطيط فضاء حيوي على المستوى البلدي والولائي والإقليمي والوطني، فإذا ما توفرت هذه الأدوات وتلقفها المجتمع بقوة وتبناها بما أوتي من إمكانات صار بالإمكان معالجة الإشكالات المحلية كمكافحة التصحر وترقية التراث والمهارات المحلية وإدماج سكان المناطق المعزولة،وصار هناك تكامل وتآزر بين ديناميكية المشروع محليا وديناميكيته إقليميا، وبذلك يتحقق التجديد الريفي المستدام في الجزائر فيساهم في تنمية محلية وإقليمية ووطنية ريفية وحضرية مستدامة.

---

* أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة ـــــ جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا – الجزائر nsouiher@yahoo.fr

** أستاذ محاضر (أ) بكلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة ـــــ جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا – الجزائر drezmas@yahoo.fr

التجديد الريفي في الجزائر مشروع طموح

لماذا التجديد الريفي ؟

ينبثق برنامج التجديد الريفي في الجزائر من المخطط الأكبر لتهيئة التراب الوطني الذي شرع في تطبيقه على مراحل بدأ من سبعينيات القرن الماضي حيث كانت تلك المخططات تركز على مناطق وعلى قطاعات دون الأخرى مما شكل اختلالا ملحوظا ما فتئ ينوء بكلكله على كل الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة وذلك لسهولة استغلالها كالتوجه بإفراط نحو الساحل والنزوح المتسارع من الأرياف وفي ضل التسامح واللامبالاة وعدم التطبيق الصارم للقوانين نشأت اقطاب حضرية كثيرة يميزها عمرا ن هش عشوائي غير خاضع للضوابط العمرانية في الشمال وفي أغلب الجهات وذلك على حساب إخلاء الريف.

ونتيجة لذلك أي بالمقابل نسجل إهمالا كبيرا لعالم الريف رغم بعض المحاولات الصادقة والمحدودة والتي تمت بالاعتماد على تجارب مجتمعات تختلف عن مجتمعنا كما بالنسبة للثورة الزراعية مثلا والتي كانت تهدف أساسا إلى عصرنة الريف الجزائري، بيد أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح إما لخصوصية المجتمع الريفي الجزائري في حد ذاته أو لتغير قناعات نظام الحكم نفسه حيث تم التراجع عن نظام التسيير الذاتي وبالتالي التغير في التعامل مع عالم الريف حسب ما كان يطمح إليه على أنه كل متكامل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وخدماتيا وعمرانيا لتأتي عشرية التسعينيات على كل طموح لتطوير عالم الريف الذي تعرض إلى إخلاء شبه كلي فتضاعف الضغط على المدينة وانجر عن ذلك حتما تبعات لا حصر لها وبعد الاستعادة النسبية للسلم الاجتماعي كان لزاما على الدولة الجزائرية ان تبادر الى اعادة احياء الفضاءات الريفية العميقة للحيلولة دون استمرار التدفقات الكبرى للنزوح الريفي و قلب اتجاهها و لن يتحقق ذلك ما لم تتواصل عملية اشباع حاجات سكان الريف و بعث الحياة في كل المناطق دون تهميش في الجبال و الهضاب و السهول العليا و الجنوب بتنمية ريفية متكاملة في جميع القطاعات استعانة بكل الامكانات الطبيعية و البشرية المتاحة حسب كل فضاء، وهذا لن يتحقق ما لم تطبق سياسة التجديد الريفي و بكل أبعادها فإعادة هيكلتها و تحديد مقوماتها و تثمين مواردها و ترشيد استعمالها و السهر على تطبيقها هي أرمادة من العوامل الفعالة لتنمية متوازنة مستدامة تضمن مستقبلا زاهرا لعالم الريف .

ان سكان الريف كثيرو التعلق بعالمهم و متعطشون لرؤية فضاء مزدهر لا يختلف عن اي فضاء فضلا عن كونه فضاء معطاء و هي خاصة اصيلة في هذا المجتمع لذلك لابد من تشجيعهم للاندماج في دينامكية التنمية الوطنية المتكاملة اي بناء تكامل بين عالم الريف و المدينة ، هذا التكامل المنشود الذي مافتئ يتقطع في كل زمن بفعل سياسات الاستعمار المتعاقبة او بفعل سياسات مرحلة الاستقلال التي لم تنجز كما يجب او لم تكتمل او تقتصر على قطاعات دون الاخرى .

نافذة على تاريخ الريف الجزائري

و على سبيل الذكر لا الحصر و بإلقاء نظرة خاطفة على الفضاءات الريفية الجزائرية عبر القرون نجد ان اكثر المراحل تنظيما للفضاء الريفي كانت في العهد النوميدي قبل الرومان حيث كان السكان يكيفون النشاط الزراعي و العمراني مع مختلف عناصر الطبيعة اي حسب الاقاليم حيث تخصص الزراعة الجبلية لأنواع اللوزيات و أشجار الزيتون في حين تمارس في السهول الزراعات الواسعة و تربية المواشي و المحميات الصغيرة كالسهول الفيضية للخضر و البقول و بعض انواع الفواكه بينما يستفاد من الغابات في قطع الحطب و الصيد ،اما العمران الريفي فيختار اراضى السفوح او اقدام الجبال لإعطاء الارض الزراعية قدسية خاصة ، غير أن هذا النظام من النشاط الريفي تراجع اثناء الاستعمار الروماني الذي

احدث قطيعة في استعمال المجال الريفي حيث ركز على الزراعة الاحادية التي تخدم حاجياته و اسواقه فقط كما تراجعت العلاقة بين الريف و المدينة .

اما اثناء الفتح الاسلامي فقد عادت الحياة الى المجال الريفي فأدخلت عليه تحسينات و اصدرت قوانين تحدد استعمال المجال الريفي و ظهرت زراعات جديدة مع العودة الى النظام الزراعي في العهد النوميدي و بتطوير التبادل و التكامل الاقليمي مع حوض المتوسط و المشرق العربي و افريقيا .

و تغير الحال نسبيا في العهد العثماني بظهور انماط من الاراضي ، كأراض البايلك ، و أراضي العزل ،و اراضي الملك و اراضي العرش و كذا الضغط على سكان الريف بالاقتطاعات الاجبارية الجبائية و قد نتج عن ذلك تدهور في اشكال التملك الجماعي للأرض و تفكك الملكية القبلية و الجماعية و الاسرية بالمصادرات و تغليب موازين القوى المتحالفة مع السلطة .

أما في فترة الاستعمار الفرنسي الغاصب فقد تغيرت جذريا اشكال العلاقة بالمجال الريفي بالنسبة لملكية الاراضي اذ سنت قوانين جائرة كثير لنزع الملكية بالقوة مما شكل فضاء استعماريا جديدا لمساحة ريفية تزيد عن 3 ملايين هكتار ذات المزارع الشاسعة و الملاك القليلون (150000 معمر مالك ل 22000 مزرعة) ، و اصبحت الجزائر تمثل فضاءا مفيدا لمتروبول مستفيد ، هذه الفضاءات التي اختير بعضها لنشاط زراعي متخصص لا يخدم الوطن الأم البتة و منها تحديدا مزارع الكروم .

الريف الجزائري غداة الاستقلال

هذا الوضع شكل غداة الاستقلال و مازال يشكل حتى اليوم عقدة تجاه العقار الفلاحي المحدد لهوية الريف و المسترد من المعمرين بالنسبة لمصيره ، حيث عرف العديد من الاصلاحات المؤقتة و التي لم تتجاوز مرحلة المشروع مرورا بالتسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ، فمرحلة تحسين الأداء بتحرير سوق الفواكه و الخضر ، بهدف تحرير كل القطاع تدريجيا في سياق الاصلاح الاقتصادي و اعادة توجيه المزارع المسيرة ذاتيا و النظام التعاوني اجمالا و هذه المحاولات استمرت حتى حدود 1990 ، تلتها اجراءات تعديل هيكلي في العشرية الموالية (1990-2000) و تمثل سنة 2000 بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يشكل عملية تعميق القطيعة مع المركزية التي سادت حتى وقت قريب ، و هو ما يعبر عن ارادة ادخال العصرنة بكل ابعادها على القطاع الفلاحي بتحديث المستثمرات، مما سمح بارتفاع معدل الانتاج الفلاحي الى 6% ومع ذلك فان هذه النسبة لم تمنح السوق الوطنية اعفاء تاما من الاستيراد و لا سيما بالنسبة للغلات الكمالية و ذلك لزيادة النمو السكاني و التحسن النسبي في مستوى المعيشة .

و ابتداء من العشرية الاولى للألفية الثالثة و الى يومنا هذا فان الاطار المؤسساتي للقطاع الفلاحي و البيئة الريفية عموما قد عرف تطورا ايجابيا مهما كتوفير ادوات الدعم الفلاحي ، و الاهتمام بالتنظيمات المهنية ذات العلاقة بعالم الريف و توطيد العلاقات المهنية بين الفاعلين الميدانين في مجال التنمية ، وهو ما عرف بالتجديد الريفي

سياسة التجديد الريفي :

إن سياسة التجديد الريفي في الجزائر تهدف اساسا الى تحديث القطاع الفلاحي الذي ينبغي ان يعزز ويدعم الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية للريف بفضل هذه السياسة، و ذلك بمراعاة الاتي :

- الاهتمام بالتنظيمات المهنية و الاقتصادية لعالم الريف بما في ذلك ترقية فضاءات و دواوين ذات علاقة بالقطاع
- تثمين الفلاحة المؤسساتية باعتماد ما يزيد عن 400 الف مستثمرة فلاحية اثبتت نجاعتها التنافسية
- ترقية الارشاد الفلاحي المستند الى ابحاث علمية معمقة ينجزها متخصصون ذوو كفاءات عالية.
- الوقوف الى جانب الاسواق بكثير من التدعيم لفضاء ذي طابع تجاري اقتصادي يساهم في حياة افضل لكل الأطراف.
- و ابتداء من عام 2006 فان مشاريع استثمارية تكميلية في مناطق الجنوب و الهضاب العليا استفادت من دعم و تحفيزات كانت لها نتائج ايجابية كبيرة .

و بناءا على ذلك نقول لعل اعظم طموحات سياسة التجديد الريفي هي انها تتمثل في توفير شروط التنمية الريفية المستدامة و التي لن تتحقق ما لم ينظر للمجال الريفي على انة كيان حي مستقل متميز جغرافيا و اقليميا ذو هوية متعددة الاهتمامات ، و عليه لابد من تحديد المفاهيم الاساسية التي تدعم سياسة التجديد الريفي ، و الاستراتيجية التي تسمح بتحقيق هذه السياسة ، إضافة إلى توفير إمكانية نجاح الو رشات المفتوحة و تحرير الطاقات الكامنة في الريف ضمن سياسة متماسكة ، وكل هذا يتم بتبني مفهوم الاقليم الريفي ، للتحرر من نظرة الفضاء الملحق بالمدينة الى فكرة الفضاء الخاص بعالم يكتفي بنفسه في جل احتياجاته بفضل اعادة النظر في مقاربات التنمية و تحديد اهدافها بالتخصص المناسب لكل اقليم ، و نجاعة تخصيص الموارد المتاحة ، و تحسين جاذبية الاقليم و تنافسيتها مع إيلاء القسط الأوفر من الاهتمام لسياسة مرافقة سكان الريف و اليات التدخل و الاستفادة من المبادرات المحلية و تقويمها و تثمينها و تنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود و تعميم استغلال كل ما هو متاح مفيد.

كذلك اعطاء كل الاهمية للتأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة بفك التمركز الذي غالبا ما يعيق الاندماج و تنسيق البرامج و انشاء العلاقات التعاقدية و الشراكة بين المؤسسات و فاعلي التنمية و توجيه الاستثمارات و هيكلة التشاور و المشاركة السكانية .

ان عالم الريف الجزائري يضم 979 بلدية مصنفة ريفيا بين 1541 بلدية و لتستجيب أقاليم هذه البلديات الريفية لحاجات قاطنيها المتزايدين باستمرار لابد ان تحظى في الحاضر و المستقبل بتنمية

متكاملـة تحقـق اكتفـاء يتجـاوز حـدودها المؤسسـاتية و الجغرافيـة ، كمـا تحظـى بمصـطلح (الاقلـيم المناسب) ، الذي يجمع بين الاقاليم الجغرافية و المؤسساتية و ذات المحاور التنموية المعنية أو الاقليم الجدير بالإدراك وهو الإقليم الذي يشعر سكانه بالانتماء اليه.

فـالإقليم المناسـب يسـمح بالعمـل الجـواري بتطبيـق المشـروع الجـواري للتنميـة الريفيـة المنـدمج **(م.ج.ت.ر.م)** ، PPDRI و هدفه اندماج التدخلات حول نشاط محوري في اقليم محدد ، كما يسمح الاقليم المناسب بتعاضدية الوسائل للوصول الى الحد الممكن من التنمية و بعقلنة و ترشيد الموارد المتاحة ، و بذلك يعتبر الحلقة الافضل لتجسيد التنمية المحلية ، و من هذه الزاوية يمكن اعتبار التنمية الريفية مطابقة للتنمية المحلية و تحديدا في 979 بلدية .

ان المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمج هو أداة تدخل متميزة في المنطقة الريفية على اساس مسعى تساهمي يشجع الاندماج من القاعدة لمختلف التدخلات و الموارد المالية مما يقتضي امكانية تحديد موقعه في سياق سياسة التجديد الريفي و صياغته بعد ذلك حسب الاقليم الذي يتواجد فيه ، و عليه فان دراسة الاقاليم بإمكانها ابراز مؤهلاتها و عوائقها والتي على اساسها يمكن استخراج خطوط القوى التي توجه المشروع و التي يستند عليها برنامج العمليات ذات التدخل الجماعي و الفردي و انه يمكن فصل المشروع الفردي الأسري عن المشروع الجماعي الجواري ، و ليتحقق نجاحه اقتصاديا و اجتماعيا لابد من تقييم دقيق لكل مشروع يعزز بمقاربة منهجية **للتأكيد** ، و **المصادقة** ، و **الموافقة** ، و **المتابعة** ، و **التقييم** ، و بوثائق ورقية او الكترونية تمثل مختلف مراحل المشروع .

إن المشـروع الجـواري **(م.ج.ت.ر.م)** (PPDRI) هـو اداة جامعـة للكمونـات الاقليميـة فـي الريـف الطبيعة بجميعها و البشرية بمختلف شرائحها ، كما ان هذا المشروع اداة حاشدة للمعارف التي تخدم التنمية الريفية المستدامة .

و هو يتبنى منهجية المشاركة و التشاور و التحرر من المركزية ، كما أن دور الإدارة المحلية و الاقليمية الممثلة في الولاية والدائرة و البلدية يساعد على تفعيل خلية التنشيط الريفي كمكان للتبادل و التشاور و التعاون و المرافقة ، مع العلم انه لتنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (PPRDI) لابد من المرور عبر ثلاثة مراحل :

أ- مرحلة اعداد المشروع من البداية الى الموافقة عبر المبادرة و تعريف الاقليم و تحضير المشروع من قبل خلية التنشيط و صياغته و قبوله من طرف المجموعة ، ثم التأكيد عليه من قبل اللجنة التقنية للدائرة (CTD) ، ثم المصادقة عليه من قبل اللجنة التقنية للولاية (CTW) و توقيعه من قبل الوالي .

ب- **<u>مرحلة التنفيذ</u>** و فيها تتم عمليات التعبئة و التمويل و تدخل الهيئات المالية و كذا الاعلان عن انطلاق المشروع و الشروع في انجاز برامج العمل و تسديد الفواتير المعبر عنها **بشهادة نهاية الخدمة المنجزة** Attestation de Service Fait (ASF) ثم تعديل المشروع ان كان ذلك مطلوبا او انهائه ، ووضع الأراضي تحت الامتياز و تسيير المنشآت ذات الاستعمال الجماعي

ج - **<u>المرحلة الثالثة</u>** و تتضمن ثلاثة اعمال هي:

المتابعة التقييمية ، تسيير المشروع ، المراقبة .

فالمتابعة التقنية تخص النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي (SI-PSRR)

Système d'information du programme de soutien au renouveau rural

عبر اللجنة الوطنية للتنمية الريفية (CNDR) و المجموعة النموذجية المكلفة بإيصال المعرفة حول التنمية الريفية و مرصد التنمية المندمجة للأقاليم.

اما بالنسبة لتسيير المشروع فهو عملية مشتركة لضمان تنسيق كل مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة .

و اخيرا المراقبة التي يجب ان تكون في غاية الشفافية و الاستعمال الأمثل للصناديق المالية و تتعلق المراقبة بعدد معتبر من الملفات الهدف منها تكوين عينة بيانية تدون نتائج المراقبات ضمن محضر رسمي يوقعه المراقب و يسلمه خلال كل سنة الى رئيس الدائرة و منه الى الوالي او الى ممثل وزارة الفلاحة ، حسب صنف المراقبة

التجديد الريفي ضرورة اكثر من ملحة:

في سياق التطور العام الذي تبنته الجزائر و خاصة بعد عشرية التسعينيات التي عرفت تدهورا فضيعا على جميع المستويات بالنسبة لشروط المعيشة و الاقامة و الاستقرار في الريف و نتيجة استتباب الامن النسبي بعد ذلك كان لزاما على السلطات العمومية ان تسعى الى تبني اعمال تنموية جادة لتثبيت سكان الارياف و خلق فرص عمل كثيرة عبر تنمية اقتصادية شاملة تضمن توازنا ضروريا بين الريف و المدينة ، و بعث الامال الصادقة في نفوس سكان الريف الخاضعين لشعور عميق بالتهميش و الاقصاء ، و تطلعهم كغيرهم في المدينة الى مزيد من التقدم و الحداثة .

وبما ان عالم الريف يتميز دون شك بتنوع كبير في موارده الطبيعية و البشرية التي لم يتجاوز استثمارها حدودها الدنيا فان التنمية الريفية توفر افاقا جديدة للعمل ذات البعد الشامل في الفضاء الريفي ، و تنفذ بمقاربة تضمن الانسجام و التكامل في التدخلات و النجاعة الاكبر في النفقات

العمومية ، و عليه يمكن القول ان التنمية في المناطق الريفية بصفة متوازنة و منسجمة تمر حتما عبر ادماج مختلف الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية و توزيع الموارد توزيعا عادلا لتضمن رفاها مقبولا للأفراد و الجماعات بفضل روابط التضامن و شروط جديدة للتشغيل و تحسين ظروف المعيشة و هذا يتطلب حيوية اقتصادية قوية تقوم على عصرنة المستثمرات الفلاحية و تثمين المنتوج المحلي مهما كان نوعه و البحث عن اسواق فاعلة.

التجديد الريفي هو المستقبل :

انطلاقا من المثل المشهور الذي يقول { لاتوجد أقاليم بدون مستقبل و انما توجد اقاليم بدون مشروع}.

فان وضعيات المناطق الريفية متمايزة جدا و ينبغي معالجتها حسب حالتها فالأرياف الآهلة بالسكان و ذات القدرات و الموارد العالية تختلف مشاريعها عن الأرياف الفقيرة الموارد و السكان.

ان التشغيل في الفلاحة بما فيها قطاع الغابات و مكافحة التصحر و استصلاح الاراضي يمثل 45% من مجموع وظائف الريف و يتجه نحو التناقص و ما يعني هشاشة التوظيف في الريف .

ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار الفضاءات الريفية حسب انماط تعميرها و مناخها و تضاريسها و تنوعها البيئي فان هذا يشكل ثراء يمكن استثماره و توظيفه فالتراث الطبيعيى الذي تمثله الموارد الطبيعية و الحيوانية و النباتية و المناظر الطبيعية ، و التراث الثقافي الذي تمثله مختلف المعارف و العادات و التقاليد و التنظيم الاجتماعي و الحرف و الموسيقى ، و التراث العمراني ممثلا في الاثار و القصور و انماط الهندسة المعمارية فان كل هذا الزخم من التراث المنتشر عبر اريافنا لم يحظ باهتمام كاف ، و قد يساهم تطويره و تنميته و الحفاظ عليه بشكل كاف في احداث وظائف جديدة مستقبلا في اقاليم متميزة فيما يعرف ب :

1- **<u>اقاليم ريفية راكدة</u>** كتلك الفضاءات السهبية الرعوية او الواحات المتدهورة او المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة .
2- **<u>او اقاليم ريفية داخلية</u>** ذات كفاءة متوسطة كسفوح الجبال و المناطق الرعوية و مناطق الحدود و التجمعات المحلية الصغيرة .
3- **<u>او اقاليم فلاحية ذات قوة تنافسية</u>** بما تملكه من امكانات كالسهول الساحلية او الداخلية او الضايات في المناطق السهبية وكذا المساحات المسقية .
4- **<u>و اخيرا المناطق الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية</u>** كسهول متيجة ، سكيكدة ، وهران ،قسنطينة، عنابة.....الخ.

لقد ظلت هذه الأقاليم منذ استرجاع السيادة الوطنية مسرحا للتدخلات المتعددة بالتركيز على اصناف التجهيز لفك العزلة و انجاز هياكل اجتماعية و تربوية كبناء المدارس و المصحات و شق الطرقات و ايصال الكهرباء و التزود بالمياه ، و كل هذه الاعمال سمحت بتسجيل تقدم معتبر من حيث التنمية الاقليمية و المحلية مع العلم ان هذا التحسن المستدام لم يهمل في السياق العام الخطوات الجريئة في التنمية الوطنية المتكاملة و كذا تطور السياسات الفلاحية و الريفية عموما على المستوى العالمي و خاصة ابتداء من سنة 1980 اذ كلما سجلت مبادرة ذات طابع دولي و ذات علاقة بعالم الريف الا و سارعت الجزائر الى المشاركة فيها او تبنيها مع بعض التحفظات في تطبيق نفس التوصيات كقمة ريودي جانيرو 1992 او اتفاقية مراكش 1994 او اعلان برشلونة 1995 الخاص باصلاح السياسات الفلاحية المشتركة للاتحاد الاوروبي 2001 او قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة 2002 و دورة الدوحة لصالح التنمية الريفية في البلدان النامية 2003 و غيرها من الملتقيات الدولية.

تبني سياسات التجديد الريفي بالجدية و التطبيق :

و على هذا الاساس تبنت الجزائر بعد عمليات عديدة صياغة سياسة التجديد الريفي و تدعيم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة مابين 2005-2015 .

و عليه فان خلال السنوات الثماني الفارطة من عمر المخطط المقترح لسياسة التجديد الريفي تحققت بعض المحاولات في حين اصطدمت بعض المشاريع بعوائق ما تزال قائمة بدون حلول كاختيار بعض المحيطات الزراعية في نطاقات لا تتوفر على كميات كافية من المياه لقيام النشاط الزراعي المقترح من مياه السقي ، كما نسجل عدد امعتبرا من الملفات التي لا تزال مفتوحة ، و ان الفرصة الانسب لإتمامها هي سياسة التجديد الريفي و انطلاق ورشات جديدة تعتمد على الحصول على ما يلي:

- الأرض كعنصر طبيعي محض و كذا الموارد المائية و المنجمية و الغابية حيث ان هذه العناصر لا تتوفر بصورة وافية كافية و كذا الصيغة القانونية لاستغلالها .
- و نفس الشئ بالنسبة للعقار الفلاحي و شروط استغلاله لان هناك خلط بين حق الملكية و فكرة المستثمر الفلاحي او المزارع و هذا لعدم وضوح الوضع القانوني للعقار الفلاحي التابع للأملاك الوطنية و كيف يتم استصلاحها و استغلالها ، و تحديد وضع المستثمر بغض النظر عن حق الملكية بما يضمن حقوق كل الاطراف بحماية المالك و المستأجر و تسهيل دوران الأملاك التي تسمح ببعث الاقاليم الريفية و هنا لابد من إيلاء تعاضديات وسائل الانتاج بعض التدعيم و ترقية الجمعيات المهنية كأدوات يمكن تصورها ضمن نظرة شاملة و متكاملة .

- و اما بالنسبة للموارد المائية و الموارد النافعة فيتم الحصول عليها في اطار تشريعات خاصة كقانون المياه و قانون المناجم .
- اما الموارد المالية فان من المفروض ان يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدوره بتطوير منتجات مالية خاصة بعالم الريف و بمختلف الانشطة مع تدعيم الاطار التعاضدي الفلاحي للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي الذي يساهم في ادماج سكان الريف تدريجيا في نظام تمويل رسمي مكيف مع ظروفهم ، و خاصة لتمويل العمليات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و التي انشئت من اجله صناديق المساهمة حسب طبيعة القطاع المستهدف لتسهيل مهمة مختلف شرائح المجتمع كالشباب و الحرفيين و المزارعين و اصحاب المهن بما فيهم ربات البيوت مع ضمان حماية اجتماعية كافية و حق العمل لكل القادرين عليه و هذا كله يتوجب انخراطا فعليا لكل الفاعلين في المجال الريفي مثل الجمعيات القروية ، غرف الحرف ، الجمعيات المهنية عموما ، النقابة و الجمعيات المهنية الفلاحية ، فإذا اجتمعت كلها في وعاء منتظم كان للتجديد الريفي مستقبل زاهر بفضل عمل جماعي متضامن تسوده المشاركة و التشاور و الشراكة بين العام و الخاص و الشعور بضرورة التكامل كمسؤولية تخص الجميع و يتحقق ذلك بفضل التدعيم المستمر او ما يعرف بالمرافقة.

المرافقة ضرورية لتحقيق سياسة التجديد الريفي :

1- من هم المرافقون ؟

ان تأهيل بعض الأشخاص و تكوينهم وتجربهم و خبراتهم و نوعية علاقاتهم بسكان الريف تسمح لهم بتأمين وظيفة المرافقة و التنشيط و الاستشارة و منهم من صار من قادة الرأى كالمنتخبين المحليين و مسؤولي الجمعيات ممن نجحوا بصفتهم الشخصية أو نفوذهم السياسي أو كفاءتهم التقنية بمنحهم شرعية التمثيل المحلي و منهم أيضا خريجو الجامعات في الفلاحة و التهيئة الريفية و البيطرة و هو ما يعتبر رأس مال بشري جيد يمكن به إنشاء افواج مرافقة التنمية في كل ولاية بنواة قوامها ثلاثة الى خمسة أعضاء و بالمقابل تنشأ على مستوى الوطن خلية للمرافقة تضمن تنسيق التبادل و تسيير الموارد المائية و التقنية و البشرية و مساعدة مجموعات الربط على مستو الولاية و بالإجابة على طلبات المرافقة التي لا يمكن لأفواج المراقبة التكفل بها لسبب من الأسباب .

2- لماذا المرافقة ؟

طالما ان السياسات المتبعة في عالم الريف لم تمنحه منذ الاستقلال ما يستحقه من اهتمام مادي و معنوي في جميع المجالات عدا ما كان يحظى به نسبيا النشاط الزراعي لكونه نشاط ذو مردود واضح من وجهة النظر الاقتصادية و عليه يكون لزاما إعادة النظر في هذه المنظومة لتحقيق استراتيجية لتنمية ريفية شاملة

و هذه بدورها تستلزم تسخير خبرات و كفاءات ترافق سكان الريف في مختلف انشطتهم فيما يعرف بأفواج المرافقة التي تعمل على تدعيم القرارت التنظيمية المؤهلة لحل معظم المشكلات لأن اعضاء الجمعيات المحلية يلاقون صعوبات في رصد الحاجات أو الفرص التي تتاح لهم أو في التعرف على مصادر للتمويل أو في التحكم في الاجراءات الادارية أو التقنية في تحديد انشطتها و أدوارها ، و عليه تكون مهمة افواج المرافقة العمل على التجديد و صياغة الطلب ووضعه موضع التنفيذ و كذا تنسيق العمل الجماعي بين الفاعلين الفلاحيين و غير الفلاحيين و خاصة مع اللجنة التقنية الولائية التي لها صلاحيات تطبيق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة و المشروعات الجوارية للتنمية الريفية .

كما يتعين على فوج المرافقة تقديم العون و الاستشارة للبرامج الجماعية و يسعى الى اختلاق فضاء للاستماع و المناقشة و الملاحظة ، كما يشكل قوة اقتراح و تفاوض و ربط ضمن حركية اقليمية للتنمية التي تخص الثقافة ، الخدمات ، التضامن ، حماية البيئة ، الدفاع عن التشغيل ، تحصيل القروض المصغرة، ترقية المرأة بتثقيفها و توعيتها و محو اميتها و كذا تحسين الشروط التقنية للإنتاج ، كما يجب على فوج المرافقة توحيد المقترحات المعبر عنها من المستفيدين .

أعظم مشكلات الريف هي في القطاع الفلاحي :

رغم المحاولات العديدة لإصلاح القطاع الفلاحي بدأ من نهاية الثمانينيات لتحرير المبادرات في القطاع الفلاحي فان هذا القطاع لا يزال يواجه ضغوطا و مشاكل نذكر منها :

- التأخر في تحديث نظام الانتاج لعدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات الفلاحية
- نقص الاحتياطات المسبقة لإدارة المخاطر في كثير من المناطق و في مواسم مختلفة و التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية أو الحيوانات .
- مشاكل تتعلق بتطوير السقي التكميلي و في اختيار البذور و تسويقها في حينها و اختيار المزروعات التي تتكيف والطبيعة المناخية الخاصة بكل اقليم و تطبيق التقنيات الزراعية الملائمة و المناوبة الزراعية .
- قلة او انعدام الدراسات الخاصة بالتربة و ضرورة إجراء مسوحات جادة في أغلب المناطق او كلها ذات العلاقة بالنشاط الزراعي أساسا .
- ضعف تعبئة الموارد المائية نتيجة وضع هياكل أساسية للري بتكاليف عالية جدا و بطيئة و بهندسة غير ملائمة في كثير من الهياكل كليا او جزئيا و طريقة جلب المياه و تجهيزات الري بالرش او التقطير أو الغمر.

- التقصير في دعم المستثمرات الفلاحية كما و كيفيا و نقص تعميم الاهتمام بالإرشاد الفلاحي و التكوين و التسيير و تعميم نتائج الأبحاث العلمية الميدانية و علاقة المستثمرات بالسوق و معرفة الأحوال الاقتصادية و التجارية .
- ضعف جهاز مكافحة المخاطر و استمرار تدهور الموارد الطبيعية و الضغط على أراضي الرعي، و التراجع الغابي ، و التلوث ،و التصحر ، و التملح ،و زحف الرمال ، و غير ذلك مما يشكل حالة سلبية في عالم الريف .
- و اخيرا غموض أو انعدام الرغبة في انهاء الوضع القانوني للأراضي الفلاحية الخاصة بأملاك الدولة.

الخاتمـــة

يقتضي إنجاز المخطط الكبر لتهيئة التراب الوطني جملة من العمليات الجادة على جميع المستويات في المدن والقرى والأرياف، وطالما ان الأرياف الجزائرية تعرضت إبان الحقبة الإستعمارية لكل التهميش فإن إنعاشها بدأ من السنوات الأولى للاستقلال هو أكثر من ضرورة ، وقد تم ذلك على مراحل غير أن المعالجة الجذرية لتطوير الريف لم تتحقق بالقدر الكافي مما استوجب إعادة النظر في الصيغ المتبعة بالشروع في تطبيق ما عرف بسياسة التجديد الريفي اعتمادا على استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وبتعميق سياسة التجديد الريفي يتم القضاء على مخلفات وآثار استخدام الرض الفلاحية لأغراض محدودة كما في العهد العثماني والعهد الاستعماري حيث تميزالعهد العثماني بالضغط على سكان الريف بالاقتطاعات الجبائية الإجبارية مما ترتب عنه تدهور في أشكال التملك الجماعي للأرض وتفكك الملكية القبلية والجماعية والأسرية بالمصادرات وتغليب موازين القوى المتحالفة مع السلطة التركية ، وازدادت الأمور تعقيدا أثناء الحكم الاستعماري الفرنسي الذي تغيرت فيه جذريا أشكال العلاقة بالمجال الريفي بالنسبة لملكية الأراضي حيث سنت قوانين كثيرة جائرة لنزع الملكية بالقوة وطرد الملاك الأصليين إلى الراضي الهامشية ، واستمر الحال كذلك إلى غاية الاستقلال ، وانطلاقا من مارس 1963 شرعت الدولة الجزائرية الحديثة في التعامل مع عالم الريف بأنماط من محاولات التغيير والتطوير ، ورغم مرور خمسين سنة على هذه المحاولات إلا أنها ما تزال تتلمس معالم الطريق ، ولعله بسياسة التجديد الريفي قد يتحقق المبتغى والذي هو اكثر من ضرورة ملحة لجزائر الألفية الثالثة والتي يقارب سكانها حاليا الأربعين مليون وعليه فإنه لا يجب أبدا رهن مستقبل هذا البلد بسياسات فاشلة وغير مدروسة وذلك بتبني سياسة التجديد الريفي بالجدية والتطبيق مدعمة بما يعرف بالمرافقة والمواصلة والإسستدامة واستغلال كل الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة والسهر على تسخيرها لفائدة عالم الريف وبتحقيق ذلك يتم القضاء كليا أو تدريجيا على أعظم مشكلات الريف وخاصة في القطاع الذي يمثل العمود الفقري لها العالم وهو الفلاحة.

المراجع المعتمدة :

اليمني عبد التواب : ملاحظات خول الهجرة الريفية وتأثيرها على الزراعة .دار النهضة العربية بيروت 2001 .

عبد اللطيف بن أشنهو :الهجرة الريفية في الجزائر. د.م ج الجزائر 1986

= = = = التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط د.م ج الجزائر 1986

زياد الحافظ: أزمة الغذاء في الوطن العربي ـ معهد الإنماء العربي

ستهم الحافظ:التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال 1993

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :التجديد الريفي في الجزائر 2006

سويهر ن: مونوغرافية بلدية نقاوس

سويهر ن:زراعة الخضر والفواكه في متيجه الشرقية

سويهر ن: أثر العوامل الجغرافية على التجولات الريفية في الجزائر